

الفصل الثالث

المد والقصر^(١)

الأصل فى هذا الموضوع ما أخرجه سعيد بن منصور فى سننه: حدثنا شهاب بن خراش حدثنى مسعود بن يزيد الكندى قال: " كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] رسالة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ فمدوها ".

قال السيوطى: " هذا حديث حسن جليل حجة ونص فى الباب، رجال إسناده ثقات، أخرجه الطبرانى فى الكبير " (٢).

المد لغة: مطلق الزيادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَمْدُكُمْ بِأَمْوَالٍ مَّيْنٍ﴾ [نوح: ١٢] أى يزدكم، **واصطلاحاً:** عبارة عن زيادة مط فى حرف الم على المد الطبيعى، وهو الذى لا يقوم ذات حرف المد دونه.

القصر لغة: الحبس؛ لقوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]. أى محبوسات فيها، **واصطلاحاً:** عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المد الطبيعى على حاله.

حروف المد:

حروف المد ثلاثة هى: الألف وهى دائماً ساكنة وما قبلها مفتوح، وواو المد ولا بد أن تكون ساكنة، ويكون ما قبلها مضموماً، وياء المد ولا بد أن تكون ساكنة، ويكون ما قبلها مكسوراً وحروف المد الثلاثة مجموعة فى كلمة (نوحيا).

(١) لمزيد من التفصيل انظر: التيسير فى القراءات السبع للدانى ٣٤، ٣٥، والكنز فى القراءات العشر ٧٩ - ٨٣ والنشر فى القراءات العشر ٤٢١/١ - ٤٨٠، والإتقان فى علوم القرآن ١٢٧/١ - ١٢٩ وإتحاف فضلاء البشر ٥٣ - ٦٣، ونهاية القول المفيد ١٥١ - ١٧٥، وفتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال ٣٢ - ٣٩، والبرهان فى تجويد القرآن ٤١ - ٥٠.

(٢) الإتقان ١٢٧/١، وانظر: النشر ٤٢٤/١.

أقسام المد:

المد قسمان: أصلى وفرعى؛ فالأصلى هو المد الطبيعى الذى لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولا يتوقف على سبب من همز أو سكون، بل يكفى فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة، وسمى طبيعياً؛ لأن صاحب الطبيعة السليمة لا يزيد فيه ولا ينقص عن مقداره، ومقداره ألف، والألف حركتان، والحركة مقدار قبض الإصبع أو بسطها؛ مثل: قال - يقول - قيل.

والفرعى: هو المد الزائد على المد الطبيعى لسبب من الأسباب الآتى ذكرها.

أسباب المد:

أسباب المد وتسمى موجباته شيئان: أحدهما لفظى والآخر معنوى .

فاللفظى: إما همز بعد أحد حروف المد وإما سكون، والمعنوى: وهو قصد المبالغة فى النفى؛ وهو سبب قوى مقصود عند العرب، وإن كان سبباً ضعيفاً عند القراء؛ وهو قسمان: أحدهما مد تعظيم: وهو فى (لا) النافية فى كلمة التوحيد؛ نحو: لا إله إلا الله، ولا إله إلا أنت، ولا إله إلا هو، قال ابن الجزرى: " وقد ورد (هذا المد) عن أصحاب القصر فى المنفصل لهذا المعنى ٠٠٠ ويقال له أيضاً مد المبالغة .

قال ابن مهران فى كتاب المدات له إنما سُمى مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة فى نفى إلهية سوى الله - سبحانه - قال: وهذا معروف عند العرب؛ لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة، وعند المبالغة فى نفى شئ، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة، قال: والذى له أصل أولى وأحرى ٠٠٠ وقد استحَب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما ذكرنا وبغيره . قال الشيخ محيى الدين النووى (رحمه الله) فى الأذكار: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله (لا إله إلا الله) لما ورد فيه من التدبر قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف فى مد هذا مشهورة^(١).

والثانى: مد التبرئة، وهو مروي عن حمزة فى نحو: [لا ريب فيه، لا شية فيها، لا مرد له، لا جرم]. والمد للسبب المعنوى سواء كان فى كلمة التوحيد، أو فى غيرها وسط لا يبلغ الإشباع؛ لضعف سببه عن السبب اللفظى، وقد يجتمع السببان: اللفظى

(1) النشر ١/٤٥٨، ٤٥٩.

والمعنوى فى نحو: (لا إله إلا الله، ولا إكراه فى الدين، ولا إثم عليه).
 فيمد لحمزة مداً مشبعا على أصله؛ لأجل الهمزة، ويلغى المعنوى إعمالا للقوى،
 وإلغاء للضعيف.

والسبب اللفظى كما ذكرنا - الهمز والسكون.
 فالهمز سبب لثلاثة أنواع من المد: المتصل، والمنفصل، والبدل.
 والسكون سبب لنوعين: العارض للسكون، واللازم.
 قال صاحب التحفة:

والمد أصلى وفرعى له	وسم أولا طبيعيا وهو
ما لا توقف له على سبب	ولا بدونه الحروف تجتلب
بل أى حرف غير همز أو	جاء بعد مد فالطبيعى يكون
والآخر الفرعى موقوف على	سبب كهمز أو سكون سجلا
حروفه ثلاثة فعيها	من لفظ (واى) وهى فى
والكسر قبل الياء وقبل الواو	شرط وفتح قبل ألف يلتزم
واللين منها الياء وواو سكنا	إن انفتاح قبل كل أمكنا

أحكام المد:

للمد أحكام ثلاثة: الوجوب، والجواز، وال لزوم.
فالوجوب: يكون فى المد المتصل؛ وهو ما جاء فيه بعد حرف المد همز متصل به
 فى كلمة واحدة؛ مثل: السماء، سوء، سيئت .
والجواز: وله أنواع كثيرة منها: المد المنفصل، والمد العارض، ومد البدل، ومد
 الصلة.

واللزوم: وهو نوع واحد؛ وهو ما جاء بعد حرف المد سكون لازم فى حالة الوصل
 والوقف نحو: صاخة، ودابة، وأتأجوني.

وقد أشار صاحب التحفة إلى الأحكام الثلاثة فقال:

وللمد أحكام ثلاثة تدوم	وهى الوجوب والجواز
فواجب إن جاء همز بعد مد	فى كلمة وذا بمتصل يعد
وجائز مد وقصر إن فصل	كل بكلمة وهذا المنفصل
ومثل ذا إن عرض السكون	وقفا كتعلمون نستعين
أو قدم الهمز على المد وذا	بدل كآمنوا وإيماننا خذا
ولازم إن السكون أصلا	وصلا ووقفا بعد مد طولا

وإليك تفصيل أنواع المد:

(١) المد المتصل:

هو المد الذى اتصل سببه بشرطه؛ مثل: جاء، وشاء، وجئ، وسئ، وسوء، وقروء.

حكمه: الوجوب؛ لإجماع القراء على مده زيادة على المد الطبيعى من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، وفى ذلك يقول ابن الجزرى: "وجب ألا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده فى قراءة صحيحة، ولا شاذة، بل رأيت النص بمده، ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ^(١).

مقدار مده: القراء فى المد المتصل على أربع مراتب:

الأولى: قالون، والأصبهاني، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب بفوق القصر، والتوسط، والإشباع؛ أى بثلاث حركات، وأربع حركات، وست حركات.

الثانية: الأزرق، وحمزة بالإشباع فقط؛ أى بست حركات.

الثالثة: ابن عامر، والكسائي، وخلف العاشر، بالتوسط، والإشباع، أى بأربع حركات وست حركات.

(١) النشر ٤٢٤/١.

الرابعة: عاصم، بالتوسط، وفوق التوسط، والإشباع؛ أى أربع حركات، وخمس حركات، وست حركات عند الوقف.

وجه المد: قال الجعبرى: " وجه المد أن حرف المد ضعيف خفى، والهمز قوى صعب، فزيد فى المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى، وقيل: ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها، وقيل ليستعان به على النطق بالهمزة وليكون صونا لحرف المد على أن يسقط عند الإسراع لخفائه، وصعوبة الهمز" (١).

(٣) المد المنفصل:

هو أن يقع حرف المد آخر كلمة، والهمز أول كلمة أخرى؛ نحو: بما أنزل، فى أنفسكم - قولوا آمنا.

حكمه: الجواز؛ لاختلاف القراء فيه.

مقدار مده: القراء فى المد المنفصل على ثمانى مراتب:

الأولى: قالون، والأصبهاني، وأبو عمرو، ويعقوب بالقصر، وفوق القصر، والتوسط؛ أى بحركتين، وثلاث حركات، وأربع حركات.

الثانية: الأزرق، وحزمة بالإشباع فقط؛ أى بست حركات.

الثالثة: ابن كثير، وأبو جعفر بالقصر فقط؛ أى بحركتين.

الرابعة: هشام بالقصر، والتوسط؛ أى بحركتين، وأربع حركات.

الرابعة: هشام بالقصر، والتوسط؛ أى بحركتين، وأربع حركات.

الخامسة: ابن ذكوان بالتوسط، والإشباع؛ أى بأربع حركات، وست حركات.

السادسة: شعبة بالتوسط، وفوق التوسط؛ أى بأربع حركات، وخمس حركات.

السابعة: حفص بالقصر، والتوسط، وفوق التوسط؛ أى بحركتين، وأربع حركات وخمس حركات.

(1) نهاية القول المفيد ١٥٦؛ وانظر: إتحاف فضلاء البشر ٥٣.

الثامنة: الكسائي، وخلف العاشر، بالتوسط فقط؛ أى بأربع حركات.

وجه المد:

وجه المد، وإن تفاوتت مراتبه للتمكن من النطق بالهمز؛ لبعد مخرجه؛ حيث يخرج من أقصى الحلق، ووجه القصر: أنه الأصل أى بقاء حرف المد من غير زيادة عليه.

قاعدة:

إذا اجتمع فى حال القراءة مدان متصلان؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر، بل تجب التسوية بينهما؛ لقول ابن الجزرى: واللفظ فى نظيره كمثل . وكذلك إذا اجتمع مدان منفصلان؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر قال الشيخ النويرى: " والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام أو مكروه، أو معيب" (١).

(٣) المد العارض للسكون:

هو ما جاء فيه بعد حرف المد أو اللين سكون عارض فى حالة الوقف فقط؛ نحو: العالمين، ونستعين، وبيت، وخوف، ومتاب.
وسمى عارضا لعروض المد بعروض السكون.
حكمه: الجواز؛ لجواز قصره، وتوسطه، وإشباعه لكل القراء.
مقدار مده: للقراء فيه ثلاثة مذاهب (٢):

الأول: الإشباع؛ أى بمقدار ست حركات؛ وذلك لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض، قال الدانى: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين. وقال ابن الجزرى: وهو اختيار الشاطبى لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق؛ كحمزة، وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

(1) نهاية القول المفيد ١٥٩.

(2) انظر: النشر ٤٤٧/١ - ٤٤٩.

الثاني: التوسط؛ أى بمقدار أربع حركات؛ وذلك لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضا؛ وهو مذهب أبى بكر بن مجاهد وأصحابه، واختاره الشاطبى للكل أيضا، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط، وتدوير القراءة؛ كالكسائى وخلف فى اختياره، وابن عامر فى مشهور طريقه، وعاصم فى عامة رواياته .

الثالث: القصر؛ أى بمقدار حركتين؛ لأن السكون عارض، فلا يعتد به، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف؛ نحو: القدر، والفجر.

وهو مذهب أبى الحسن على بن عبد الغنى الحصرى، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر والتخفيف ممن قصر المنفصل؛ كأبى جعفر وأبى عمرو ويعقوب وقالون.

قال ابن الجزرى: الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض، وعدمه عن الجميع إلا عند من أثبت تفاوت المراتب فى اللازم فإنه يجوز فيه لكل ذى مرتبة فى اللازم تلك المرتبة وما دونها للقاعدة المذكورة.

والموقوف عليه إن كان منصوبا؛ نحو: (العالمين) ففيه ثلاثة أوجه: القصر، والتوسط، والمد بالسكون المحض فقط.

وإن كان مجرورا، نحو: (الرحيم) ففيه أربعة أوجه: القصر، والتوسط، والمد بالسكون المحض، والروم^(١) على القصر.

وإن كان مرفوعا؛ نحو: (نستعين) ففيه سبعة أوجه: القصر، والتوسط، والمد بالسكون المحض، والإشمام^(٢) مع الثلاثة، والروم على القصر، هذا إذا لم يكن مهموزا، فإن كان مهموزا وهو منصوب نحو: (جاء، وشاء) ففيه المد أربع حركات، وخمس، وست بالسكون المحض، وإن كان مجرورا؛ نحو: (من السماء) ففيه خمسة أوجه: أربع حركات، وخمس، وست بالسكون المحض، والروم على المد أربعا، وخمسا.

(1) الروم: هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفى يسمعه القريب دون البعيد، ويكون فى المرفوع والمضموم، والمجرور والمكسور.

(2) الإشمام: هو إطباق الشفتين بعد الإسكان، مع ترك انفراج بينهما ليخرج النفس بغير صوت؛ وذلك إشارة للحركة التى ختمت بها الكلمة، ولا يكون إلا فى المرفوع والمضموم.

وإن كان مرفوعاً؛ نحو: (يشاء، والسفهاء) ففيه ثمانية أوجه:

أربع حركات، وخمس، وست بالسكون المحض، والإشمام على الثلاثة، والروم على أربع أو خمس، علماً بأن الروم كحال الوصل في مقدار الحركات؛ فإن وصل بحركتين فالروم يأتي على حركتين، وإن وصل بأربع أو خمس فإنه يأتي على ذلك.

قاعدة^(١):

لا يدخل الروم والإشمام في المنصوب والمفتوح، ولا في هاء التانيث الموقوف عليها بالهاء؛ نحو: الجنة، والقبلة بخلاف ما يوقف عليها بالتاء؛ كالوقوف على التاء من (شجرت الزقوم) ولا يدخل كذلك في الذي كان ساكناً في الوصل؛ نحو: (فلا تنهر) ومنه ميم الجمع، ولا في عارض الشكل؛ نحو: (وأُنذر الناس)، و(قل ادعوا)، وأما هاء الضمير فاختلف فيها فجوزها فيها بعضهم مطلقاً، ومنعها بعضهم مطلقاً، وبعضهم فصل فمنعها فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة؛ نحو: (يرفعه، وتتصروه)، أو كسر، أو ياء ساكنة؛ نحو: (به، وفيه)، وجوزها إن لم يكن قبلها ذلك بأن انفتح ما قبل الهاء، أو وقع قبلها ألف، أو ساكن صحيح، نحو: (لن تخلفه، واجتنباه، ومنه، وعنه) ونحو ذلك؛ وهو المختار.

تنبيهات^(٢):

(١) إذا اجتمع في حال القراءة مدان عارضان أو أكثر؛ كأن وقف على قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وعلى قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر، وكذا إذا اجتمع حرفا لين؛ كأن وقف على قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ وعلى قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

(١) انظر: البرهان في تجويد القرآن ٤٥، ٤٦.

(٢) انظر: نهاية القول المفيد ١٦٨، ١٦٩.

(٢) لو وقف على (العالمين) وعلى (غير) مثلا تعين قصر (غير) على قصر (العالمين) فإذا وسطت (العالمين) جاز في (غير) توسط وقصر، فإذا مددت (العالمين) جاز التثنيث في (غير)، ولهذا أشار بعضهم بقوله:

وكل من أشبع نحو الدين ثلاثة يجرى بوقف اللين

ومن يرى قصرا فبالقصر ومن يوسطه يوسط أو قصر

(٣) إذا تقدم اللين على المد؛ كأن وقفت على قوله: (لا ريب)، و(المتقين) جاز لك تثنيث (المتقين) على قصر (لا ريب) وتوسطهما ومد (المتقين) ومدتهما معا؛ ولذلك أشار بعضهم بقوله:

وكل من قصر حرف اللين ثلاثة يجرى بنحو الدين

وإن توسطه فوسط أشبعا وإن تمدده فمد مشبعا

(٤) مد البدل :

هو ما تقدم فيه الهمز على حرف المد؛ نحو: آمنوا، إيماناً، أوتوا .
وسمى بدلا لإبدال حرف المد من الهمز؛ حيث إن أصل آمنوا: أأمنوا أبدلت الهمزة الثانية ألفا من جنس حركة ما قبلها، وكذلك إيماناً، وأوتوا حيث إن أصلهما: إئماناً، وأوتوا، أبدلت الهمزة الساكنة مدة من جنس حركة الأولى.
حكمه: الجواز؛ حيث إن الأزرق عن ورش يقرؤه بالقصر، والتوسط، والإشباع، وباقي القراء يقرءونه بالقصر فقط .

وجه القصر: عدم وجود الهمز بعد حرف المد الذي هو السبب في المد في كل من المتصل والمنفصل.

وجه المد: أما من مده فقد نظر إلى وجود حرف المد، والهمز في كلمة، مع عدم اعتبار تقدمه أو تأخره.

" وقد استثنى علماء القراءات القائلون بالتوسط والإشباع (للأزرق) في مد البدل أصلين مطردين، وكلمة اتفاقا، وأصلا مطردا، وثلاث كلمات اختلافاً ."

أما الأصلان المطردان اتفاقاً، فأحدهما: أن تكون الألف مبدلة من التتوين وقفا نحو: (دعاء) من قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]، ونحو: (هزوا) من قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧]، ونحو: (ملجأ) من قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ﴾ [التوبة: ٥٧] فحكمها القصر إجماعاً؛ لأنها غير لازمة.

والأصل الثاني المطرد اتفاقاً: أن يكون قبل الهمزة ساكن صحيح متصل نحو: (القرآن) من قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢)﴾ [الرحمن: ٢، ١]، ونحو: (مسئولا) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] فحكمها القصر إجماعاً؛ لحذف صورة الهمز رسماً.

وأما الكلمة المستثناة باتفاق فهي: (يؤاخذ) كيف وقعت، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَوْا عَلَيْهَا مِنْ ذَابِتٍ﴾ [النحل: ٦١]، فحكمها القصر إجماعاً؛ وذلك لأنها من (واخذت) غير مهموز، وقد صرح بذلك الإمام أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ).

والأصل المطرد المختلف فيه: حرف المد الواقع بعد همزة الوصل في حالة الابتداء نحو: (أوتمن) من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ونحو: (أئتوني) من قوله تعالى: ﴿أَتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [الأحقاف: ٤].

وجه المد في هذه الحالة وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظاً، وإن عرضت ابتداءً.

ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتد بالعارض والوجهان صحيحان ٠٠٠

والكلمات الثلاث المختلف فيها، هي:

الأولى: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا الْأَوَّلَى﴾ [النجم: ٥٠] وهى من

المغير بالنقل.

والثانية: ﴿الآن﴾ المستفهم بها فى موضعى يونس من قوله تعالى: ﴿الآن وَقَدْ كُنْزِيهِ تَسْجُلُونَ﴾ [يونس: ٥١] وقوله تعالى: ﴿الآن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] وهما من المغير بالنقل، والمراد الألف الأخيرة؛ لأن الأولى من باب اللزم.

وأصل هذه الكلمة (ءان) بهمزة مفتوحة ممدودة، وبعدها نون مفتوحة وهى اسم مبنى علم على الزمان الحاضر، ثم دخلت عليها (أل) التى للتعريف ثم دخلت عليها همزة الاستفهام فاجتمع فيها همزتان مفتوحتان متصلتان: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة الوصل، ويأتى فى (ءالآن) فى يونس بحسب الاعتداد بالعارض، وعدمه على الاستثناء، وعدمه للأزرق ستة أوجه نظمها ابن الجزرى فى بيتين من الطويل، وهما:

للأزرق فى الآن ستة أوجه على وجه إبدال لدى وصله تجرى

فمد وثلت ثانيا ثم وسطن به وبقصر ثم بالقصر مع قصرى

والكلمة الثالثة المختلف فيها: (إسرائيل) حيث وقعت فى القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]؛ وذلك لكثرة المدود؛ لأنها دائما مركبة مع كلمة (يابنى)، والوجهان صحيحان فى الكلمات الثلاث ^(١).

(٥) مد الصلة :

أقصد بمد الصلة هنا مد (هاء الضمير)؛ وهو الذى يكنى به عن المفرد المذكر الغائب، والأصل فيه الضم مثل: (له) إلا إذا وقع قبله كسرة، أو ياء ساكنة فإنه حينئذ يكسر للمناسبة، كما يجوز ضمة مراعاة للأصل، وقد قرئ بالوجهين فى قوله تعالى: ﴿لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [طه: ١٠] وقوله: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

(1) الهادى شرح طيبة النشر ١/١٧٥، ١٧٦، وانظر: إتحاف فضلاء البشر ٥٦، ٥٧. والإرشادات الجلية ٢٦.

ولهاء الضمير أحوال أربعة^(١):

الأولى: أن يقع بين ساكنين؛ مثل: (يعلمه الله).

الثانية: أن يقع قبل ساكن وقبله متحرك؛ مثل: (لعلمه الذين).

وحكم هاء الضمير في الحالتين السابقتين عدم الصلة لجميع القراء؛ وذلك لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين الساكنين، بل تبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة، كما قال الشاطبي: ولم يصلوها مضمرة قبل ساكن.

الثالثة: أن يقع بين متحركين؛ مثل: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ و﴿خَمَرَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ وحكمها الصلة لجميع القراء؛ وذلك لأن الهاء حرف خفي فقوى بالصلة بحرف من جنس حركته؛ كما قال الشاطبي: وما قبله التحريك للكل وصلا

الرابعة: أن يقع قبل متحرك، وقبله ساكن؛ مثل: (فيه، منه، اجتباه) وحكم الهاء الصلة لابن كثير وصلا على الأصل، ووافقه ابن محيصن وقرأ حفص: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] بالصلة وفاقا له، والباقون بكسرها بعد الياء، وضمها بعد غيرها مع حذف الصلة تخفيفا إلا أن حفصا ضمها في ﴿أَنَسَانِي﴾ [الكهف: ٦٣] و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

الخلاصة: هاء الضمير إذا وقعت بين متحركين والثاني منهما ليس همزة فإن هاء الضمير تمد مدا طبيعيا بمقدار حركتين، أما إذا كان الثاني همزة فإن هاء الضمير تأخذ حكم المد المنفصل؛ أي يجوز فيها القصر، والتوسط، وفويق التوسط؛ أي بمقدار حركتين وأربع حركات، وخمس حركات.

(٦) المد اللازم:

هو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازم في حالة الوصل والوقف؛ نحو: صاخة، ودابة، وءالآن موضعي يونس، وآلم، ونحوها.
حكمه: للزوم؛ أي يلزم مده ست حركات من غير زيادة ولا نقص عند جميع

(1) انظر: النشر ٤١٠/١ - ٤٢١، وإتحاف فضلاء البشر ٤٩ - ٥٣، والإرشادات الجلية، ٢٤، ٢٥.

القراء.

" وفى الوقف عليه إن كان مرفوعا؛ نحو: (ولا جان) ثلاثة أوجه: السكون المحض، والروم، والإشمام، وإن كان مجرورا؛ نحو: (غير مضار) ففيه وجهان: المد ست حركات بالسكون المحض، والروم، وإن كان منصوبا، مثل: (صواف) ففيه وجه واحد: السكون المحض" (١).

أقسامه: ينقسم المد اللازم إلى قسمين: كلى، وحرفى، وكل منهما ينقسم إلى مخفف ومتقل؛ ولكل ضابط يميزه؛ كالاتى:

١ - **اللازم الكلى المتقل:** ضابطه أن يأتى بعد حرف المد حرف ساكن مدغم فى مثله وجوبا؛ نحو: الطامة - الصاخة - الدابة - الحاقة - أتجاجونى.

وسمى لازما لالتزام القراء مده مقدارا واحدا من غير تفاوت فيه؛ وهو ست حركات على الأصح المشهور؛ وقيل: سمى لازما للزوم سببه فى الحالين؛ أى حالى الوصل، والوقف، وإلى هذا أشار ابن الجزرى فى مقدمته بقوله:

فلازم إن جاء بعد حرف مد ساكن حالين وبالطول يعد

وسمى كلميا؛ لوجود حرف المد مع الحرف المدغم فى كلمة واحدة، ومتقلا لوجود التشديد بعد حرف المد؛ إذ الحرف المشدد أثقل من الساكن.

٢ - **اللازم الكلى المخفف:** ضابطه أن يأتى بعد حرف المد حرف ساكن فى الحالين؛ نحو: الآن فى موضعى يونس.

وسمى كلميا؛ لوجود حرف المد مع الحرف الساكن فى كلمة واحدة، ومخففا؛ لأن الحرف الساكن الموجود بعد حرف المد أخف من المدغم.

تنبيه (٢): فى القرآن ستة مواضع يجب مدها عند جميع القراء القدر المتقدم وهو ثلاثة ألفات؛ أى ست حركات أو تسهيلها مع القصر؛ وهى: «الدَّكْرَيْنِ» معا بالأنعام

(1) البرهان فى تجويد القرآن ٤٦.

(2) انظر: نهاية القول المفيد ١٦١.

الآيتان [١٤٢، ١٤٣]، و﴿الآن﴾ معا ببيونس الآيتان [٥١، ٩١] و﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ بيونس [٥٩]، و﴿اللَّهُ﴾ [النمل: ٥٩]، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزرى فى طبيبته فقال:

وهمز ووصل من كآله أذن أبداً لكل أو فسهل واقصرن

٣ - اللززم الحرفى: ضابطه أن يوجد حرف فى فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف أو سطرها حرف مد، والثالث ساكن؛ وذلك فى ثمانية أحرف يجمعها قولك: (نقص عسلكم) منها سبعة تمد مدا مشبعا بلا خلاف على القول المشهور؛ وهى النون، والقاف، والصاد، والعين، والسين، واللام، والكاف، والميم. والمدغم من هذه الحروف فيما بعده يسمى متقلا، وغير المدغم يسمى مخففا؛ فمثلا: (الم) (الألف) لا تمد و(لام) مد لازم حرفى متقل، و(ميم) مد لازم حرفى مخفف.

وسمى هذا المد حرفيا؛ لوجود حرف المد مع الحرف الساكن أو المدغم فى حرف واحد .

" فإن تحرك الساكن فى هذا القسم نحو: (آلم الله) أول آل عمران، فإنه بفتح الميم، وحذف الهمزة عند جميع القراء إلا الأعشى، و (آلم أحسب الناس) أول العنكبوت فإنه بفتح الميم على قراءة ورش خاصة، فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم، ويحذف الهمز، فيجوز فى هذين المثالين المد نظرا إلى الساكن الأصلي على الراجح، ويجوز القصر نظرا إلى الحركة العارضة؛ وإنما كانت فتحة مع أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين الكسر مراعاة لتفخيم لام اسم الله؛ إذ لو كسرت الميم لرققت لام الجلالة، وانتقت المحافظة على تفخيمها. قال فى الطراز: والصواب أن الميم حينئذ فتحت لتفخيم لفظ الجلالة لا للنقل على حسب التخفيف كما ذكر؛ ولذلك أشار صاحب الكنز فقال:

ومد له عند الفواتح مشبعا وإن طرأ التحريك فاقصر وطولا

لكل وذا فى آل عمران قد وورش فقط فى العنكبوت له كلا

قال ابن آجروم: وهذا الاختلاف الحاصل في (آلم الله) وفي (آلم أحسب) إنما يكون في حال الوصل، أما الوقف فلا خلاف في الإشباع؛ لصحة السكون، وهو أصلى ...^(١).

ومما وقع فيه الخلاف أيضا العين من فاتحتى مريم، والشورى، حيث يجوز فيهما التوسط، والإشباع، والإشباع أفضل، وهو مقدم على غيره. "وهو مذهب ابن مجاهد، وعليه جل أهل الأداء؛ والحجة لتفضيله أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسة لما جاوره من المدود، والتوسط، وهو مذهب ابن غلبون وجماعة، والحجة لتفضيله التفرقة بين ما حركته من جنسه، وبين ما قبله حركة من غير جنسه، فيكون لحرف المد مزية على حرف اللين"^(٢).

قال صاحب التحفة في أقسام اللازم:

أقسام لازم لديهم أربعة	وتلك كلمى وحرفى معه
كلاهما مخفف مثقل	فهذه أربعة تفصل
فإن بكلمة سكون اجتمع	مع حرف مد فهو كلمى وقع
أوفى ثلاثى الحروف وجدا	والمد وسطه فحرفى بدا
كلاهما مثقل إن أدغما	مخفف كل إذا لم يدغما
واللازم الحرفى أول السور	وجوده وفى ثمان انحصر
يجمعها حروف كم عسل نقص	وعين ذو وجهين والطول أخص

ثم يذكر صاحب التحفة بقية أحكام الحروف الموجودة في أوائل السور فيقول:

وما سوى الحرف الثلاثى لا	فمده مدا طبيعيا ألف
وذاك أيضا في فواتح السور	فى لفظ (حى طاهر) قد انحصر

(1) نهاية القول المفيد ١٦٢.

(2) نهاية القول المفيد ١٦٣.

ويجمع الفواتح الأربع عشر صله سحيرا من قطعك ذا اشتهر

الحروف الموجودة فى أوائل السور تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) قسم يمد ست حركات، وهو متمثل فى الحروف الثمانية المجموعة فى قوله: (سنقص علمك).

(٢) وقسم يمد مدا طبيعيا أى حركتين، وهو خمسة أحرف مجموعة فى (حى طهر).

(٣) وقسم لا مد فيه أصلا، وهو متمثل فى حرف واحد؛ وهو الألف.

تنبيهات^(١):

(١) إذا اجتمع مدان لازمان متقلان نحو: «أحاجونى» أو متقل ومخفف نحو: «آل» لا يجوز مد أحدهما دون الآخر بل تجب التسوية لقوله: واللفظ فى نظيره كمثلته.

(٢) إذا كان الساكن فى كلمة، وحرف المد فى كلمة أخرى حذف حرف المد فى الوصل؛ نحو: «وقالوا اخذ» و«المتيمى الصلاة».

(٣) إذا اجتمع سببان من أسباب المد: قوى وضعيف ألغى الضعيف وعمل بالقوى نحو: «ولا آمين آليت الحرام» ففيه بدل ولازم، فيلغى البدل ويعمل باللازم، كذا نحو: «وجاءوا أباهم» ففيه بدل ومنفصل، فيلغى البدل ويعمل بالمنفصل.

وأقوى المدود اللازم، فالمتصل، فالعارض للسكون، فالمنفصل، فالبدل وقد أشار بعضهم إلى هذه المراتب بقوله:

أقوى المدود لازم فما اتصل فعارض فذو انفصال فبدل
وسببا مد إذا ما وجدا فإن أقوى السببين انفردا

*** **

(1) انظر: الهادى شرح طيبة النشر ١/ ١٨٠ - ١٨٢، ونهاية القول المفيد ١٦٤، والبرهان فى تجويد القرآن ٤٩.